أوراق تأمينية

مصباح كمال*: ضياع البوصلة في تعيين مدراء شركات التأمين العامة

(1)

تحت عنوان "المالية تُكلف حسن العكيلي رئيساً لهيئة الكمارك وشاكر الزيدي لشركة التأمين الوطنية،" نشر موقع نبض يوم الثلاثاء 31 كانون الثاني 2023 الخبر التالي:

> افاد مصدر في وزارة المالية العراقية، اليوم الثلاثاء، بتكليف رئيسين جديدين للهيئة العامة للجمارك، وشركة التأمين الوطنية
>
> وقال المصدر لـ/المركز الخبري الوطني/بأن وزارة المالية قررت تكليف حسن العكيلي برئاسة الهيئة العامة للجمارك بدلا من شاكر الزبيدي الذي تم تكليفه أيضا برئاسة شركة التأمين الوطنية
>
> وكان العكيلي يشغل منصب رئيس هيئة الأوراق المالية في الوزارة ذاتها قبل تسنمه المنصب الجديد، وفقا للمصدر.[1]

استفسرت من بعض الزملاء في العراق عن هذه التغييرات فأفادوني بأن شاكر الزبيدي قد عُين بأمر وزاري مديراً عاماً لشركة التأمين الوطنية إلا أن العاملين في الشركة فوجئوا بأمر وزاري جديد مؤرخ في 1 شباط 2023 بتوقيع طيف سامي محمد، وزيرة المالية، بتدويره إلى مدير عام شركة

[1] https://nabd.com/s/114713375-0ebd43/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D9%8F%D9%83%D9%84%D9%81-%D8%AD%D8%B3%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%83%D9%8A%D9%84%D9%8A-%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3%D8%A7%D9%8B-%D9%84%D9%87%D9%8A%D8%A6%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%85%D8%A7%D8%B1%D9%83-%D9%88%D8%B4%D8%A7%D9%83%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B2%D9%8A%D8%AF%D9%8A-%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A3%D9%85%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9

إعـادة التـأمين العراقيـة. وأضـاف أحـد الـزملاء أن الزبيـدي يشـغل موقـع المـدير العـام لهيئـة الكمـارك، وهـو حقـوقي وصـغير فـي العمـر. يعنـي هـذا أولاً أن الزبيـدي كـان مـديرا عامـا لشـركة التـأمين الوطنيـة بالاسـم فقـط لأنـه لـم يحتـل موقعـه فعـلاً، فخـلال 24 سـاعة تـم "تـدويره" ليكـون المـدير العـام لشـركة إعـادة التـأمين العراقيـة بـدلاً مـن أحمـد الـدهلكي (احتـل موقعـه فـي تشـرين الثـاني 2022، أي أن الـدهلكي لـم يـدم أكثـر مـن ثلاثـة شـهور). ويعنـي ثانيـاً أن محمـد سـمير عبـاس سيسـتمر فـي موقعـه كمـدير عـام لشـركة التـأمين الوطنيـة (تعـيَّن فـي تشـرين الثـاني 2022 وهـو أيضـاً مـدير عـام مصـرف النهـرين الإسـلامي). ويُشاع أن محمد سمير عباس سيستبدل أيضاً قريباً.

يلاحـظ أن كـل التعيينـات هـي بالوكالـة أو التكليـف المؤقـت لتمشـية الأعمـال. تـرى مـا هـي الحكمـة فـي تبنـي سياسـة التعيينـات المؤقتـة للمـدراء؟ أهـي مجـرد نقـل للمـدراء لتوزيـع مغـانم المحاصصـة، أم أنهـا محاولـة للكشـف عـن الإمكانيـات الفعليـة لشـاغلي هـذه المواقـع المهمـة قبـل تثبيـتهم فـي مـواقعهم؟ أم أنهـا تعكـس اسـتنفاد نظـام المحاصصـة للكـوادر مـن أصـحاب الـدرجات الخاصـة حيث صارت تعتمد على "تدويرهم" على الشركات والهيئات التابعة لها؟

(2)

إن الـدلائل المتجمعـة منـذ 2003 تشـير إلـى أن المحاصصـة هـي المـنظم الأسـاس فـي تفكيـر مـن يتـولى وزارة الماليـة باسـتثناء حـالتين فـي شـركة التـأمين الوطنيـة. ويبـدو أن الحـس بتـاريخ التـأمين العراقـي لـدى وزراء الماليـة ومستشـاريهم مفقـود وإلا لكـانوا قـد اسـتفادوا مـن تجربـة مـا قبـل 2003 حيـث كانـت المواقـع الأولـى فـي الشـركات الـثلاث خـارج "مكرمـات" النظـام الـدكتاتوري إلا فـي حالـة أو حـالتين، ومـع ذلـك فـإن مـن شـغل موقعـه كـان يعمـل أصـلاً فـي واحـدة مـن هـذه الشـركات ويتمتـع بمـؤهلات فنيـة، والمهـم أنهـم كـانوا يقـودون شـركاتهم بمهنيـة عاليـة، وعملـوا علـى تطويرهـا لتحتـل مكانـة مرموقـة بـين أقرانهـا فـي أسـواق التـأمين العربيـة.[2] فلِـمَ لا يجهـد الـوزير قلـيلاً لاختيـار

[2] نتذكر هنا بعض الأسماء والشركات العامة التي أداروها.

من يتمتع بالمؤهلات الإدارية القيادية والمهنية من داخل هذه الشركات؟ ولكن يلاحظ بأن هناك نمط في سياسة الاستخدام يتمثل بتعيين من هم ليسوا أهلاً لاحتلال المواقع الأولى في هذه الشركات طالما أن مطلب توزيع المغانم المحاصصي مستوفى.

(3)

لقد كتبت أكثر من مرة عن سياسة الاستخدام وتعيين المدراء في شركات التأمين العامة (شركة التأمين الوطنية، شركة التأمين العراقية، شركة إعادة التأمين العراقية، وكذلك ديوان التأمين).[3] في مقال لي "هل لحكومة السوداني موقف من قطاع التأمين؟ تأملات في بنيان منخور،" كتبت في سياق عرض سريع للتغييرات في إدارة الشركات العامة ما يلي بخصوص تعيين محمد سمير عباس مديراً عاماً وكالة إضافة إلى عمله كمدير عام لمصرف النهرين الإسلامي (مصرف حكومي).

> الرجل لا علاقة له من قريب أو بعيد بالتأمين. وبهذه الصفة يُثار السؤال: هل هو لائق ومؤهل للوظيفة التأمينية؟ افترض أن وجوده في هذا الموقع لن يستمر طويلاً وسيستبدل بشخص آخر؛ ربما أكون خاطئاً في تقديري.

شركة إعادة التأمين العراقية: مصطفى رجب (1960-1980)، قيس المدرس (1980-1998)، فؤاد عبد الله عزيز (1998-2005).
شركة التأمين الوطنية: عبد الباقي رضا (1966-1978)، موفق حسن رضا (1978-1992)، فؤاد عبد الله عزيز (1992-1996).
شركة التأمين العراقية: بديع أحمد السيفي (1972-1978)، مدحت الجراح (1978-1982)، عبد الخالق رؤوف خليل (1982-1998)

[3] من بينها "رسالة استقالة وزير المالية وسياسة الاستخدام في الوزارة- تعيين مدراء شركات التأمين العامة نموذجاً،" **شبكة الاقتصاديين العراقيين**:
مصباح-كمال-رسالة-استقالة-وزير-المالية-وسياسة-الاستخدام-في-الوزارة-تعيين-مدراء-شركات-التأمين-العامة-نموذجاً.pdf (iraqieconomists.net)

من المستغرب أن لا تقترح الوزارة على رئيس الوزراء تكليف شخص لإدارة الشركة من داخلها أو من داخل قطاع التأمين بدلاً من تعيين شخص يبدو أنه متخصص بالعمل المصرفي.[4]

وقبل ذلك أثرتُ سؤال "هل أن شركة التأمين العراقية بحاجة إلى مدير عام من خارج قطاع التأمين؟"[5] مؤكداً على معاناة شركات التأمين العامة من التدخل السياسي في بعض شؤونها وذكرت أن

هذه الشركات تبدو في الظاهر مستقلة في إدارة كل شؤونها إلا أن ما ينتقص من هذه الاستقلالية أنها كانت، ومنذ أواخر سبعينات القرن العشرين ولا تزال خاصة بعد سقوط الدكتاتورية في 9 نيسان 2003، عرضة لتكون أوعية لاستخدام عناصر ذو توجه سياسي معين في كادرها الوظيفي، وأداة لامتصاص البطالة بين خريجي الجامعات وعلى أسس غير فنية (حزبية وطائفية وعشائرية)، أحياناً، وتعمل بموجب قواعد للاستخدام والترقية تفتقر إلى المحفزات وتكبح الطموح والإبداع وتعظيم كفاءة الأداء ولا تعتمد على مبدأ الثواب والعقاب والشفافية والمحاسبة. لربما تلحق هذه الملاحظة حيفاً ببعض العاملين في الشركات وهو ما لا نقصده فنحن نعرف أن المؤهلات الفنية والحرفية للعديد منهم كانت رفيعة وهم الذين ساهموا في إبقاء النشاط التأميني حياً أثناء السنوات الصعبة وهم الذين رفدوا شركات التأمين الخاصة بالعديد من الكوادر وما زال البعض مثابراً في العمل وفي إحياء النشاط التأميني رغم المعاناة الطويلة التي كانت تسم حياتهم.

(4)

[4] مصباح-كمال-هل-لحكومة-السوداني-موقف-من-قطاع-التأمين-تأملات-في-بنيان-منخور-نهائي .pdf (iraqieconomists.net)

[5] http://iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2020/02/Misbah-Kamal-IIC-New-DG-final.pdf

من مساوئ هذه التعيينات تثبيط معنويات العاملين والعاملات في هذه الشركات خاصة عند من يمتلك المهارات الفنية والخبرة واللغة وهي ما يفتقدها المدير العام الذي جاء إلى موقعه ليس بفضل علمه المتخصص أو درايته التأمينية بل كمغنم "استحقه" بفضل انتمائه لأحد الكيانات المشاركة في نظام المحاصصة. ولنا أن نتخيل سلوك مثل هذا المدير تجاه العاملين إذ لا نعدم لجؤهم إلى التمييز والهجوم على الغير بدعاوى مختلفة لا أساس لها للتغطية على فقدانهم للأهلية والتخبط في اتخاذ القرارات غير المدروسة. هذه وغيرها تؤثر على بيئة العمل وعلى إنتاجية العاملين وتطوير الشركة.

وقد كتب الصحفي محمد عبد الرحمن تحت عنوان "ظواهر مقلقة" ما يصبُّ في تأكيد موقفنا:

> شاء البعض أم لم يشأ، فان حالة الهدوء النسبي الظاهري في بلادنا لا تعني استقرارا، ولا تعني رضا الناس وقبولهم وقناعتهم بما يجري.
>
> ... الملفت هذه الأيام والذي يراه المواطنون امام اعينهم، هو هذه التعيينات غير المحدودة في الدرجات الخاصة، وهي لا تكرس المحاصصة الطائفية والاثنية فقط، بل والعشائرية والمناطقية، وهي تبين ان الذين كانوا ينتقدون مثيلتها ايام حكومة السيد الكاظمي يأتون الان بأكثر منها. والسؤال هنا: الا يحق للمواطن أيا كانت خياراته وانتماءاته، ان يحظى بفرصة تقديم خدماته لبلده، خصوصا ممن يمتلكون الكفاءات والتخصصات؟ والعجيب ان هذه التعيينات الجديدة لا تخرج عموما عمن سبقت تجربتهم واكثرهم معروف بعدم الكفاءة وحتى الفشل، ويجري الآن تدويرهم من موقع الى اخر وكأنهم وحدهم من يمتلك "العصا السحرية" لحل المشاكل المستعصية، التي هم جزء منها ومن أسباب تشكلها واستمرارها؟![6]

[6] جريدة **طريق الشعب**، الأحد 2023/1/29، ص2.
https://www.tareeqashaab.com/images/imgs/pdf_newspaper/2023/1/71.pdf

(5)

يبدو لي أن هناك توافقاً عاماً مضمراً لدى أصحاب القرار لتهميش دور الشركات العامة الثلاث، من خلال الهجوم الجاهل عليها بين فترة وأخرى، ومن خلال رفدها بمن هم أقل علماً ودراية بمؤسسة التأمين، لأن وجودها لا يتماشى مع مطالب المؤسسات المالية الدولية والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي. لنتذكر أن سلطة الائتلاف المؤقتة استقدمت خبيراً إنجليزياً سنة 2003 قدّم مشروعاً لخصخصة الشركات الثلاث لكنه، لسبب غير معروف، وضع جانباً.[7]

كتبنا في مقال سابق أن بعض العاملين في قطاع التأمين أبدوا ترحيبهم بتعيين طيف سامي محمد وزيراً للمالية. وأنها تحظى بمباركة معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى الذي يعمل لتعزيز مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. وكتبنا أيضاً أنه "حتى الآن ليس معروفاً إن كان قطاع التأمين سيشغل حيّزاً كبيراً من اهتمامات الوزيرة ... ربما ستعمل على متابعة بعض الإصلاحات الخاصة بالتأمين التي وردت في الورقة البيضاء وربما العمل على تحقيقها. هذه وغيرها تقع في خانة التكهنات."[8]

---

[7] التفاصيل موجودة في كتابي **قانون تنظيم أعمال التأمين لسنة 2005: تقييم ودراسات نقدية** (منشورات شركة التأمين الوطنية، 2014).

[8] مصباح كمال، "هل لحكومة السوداني موقف من قطاع التأمين؟ تأملات في بنيان منخور،" **موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين:**
مصباح-كمال-هل-لحكومة-السوداني-موقف-من-قطاع-التأمين-تأملات-في-بنيان-منخور-نهائي .pdf (iraqieconomists.net)

إن التكهنات ما تزال قائمة. تعيينات المدراء العامين المرتبكة التي أقدمت عليها لا تؤشر على وجود فهم حقيقي لديها ولدى من تستشيرهم لمؤسسة التأمين وتاريخا في العراق.

حتى الآن لم نلحظ احتجاجاً على سياسة التعيينات هذه كما حصل في 4 شباط 2020 عندما أقدم عدد من موظفي شركة التأمين العراقية على طرد مديرهم العام المكلف حديثا، رشاد الدايني، في أول يوم له في الشركة.[9] لقد كان لدى العاملين والعاملات في الشركة الشجاعة والإرادة لرفض تعيين من ليس أهلاً لإدارة شركة للتأمين.[10] لا أتوقع من أقرانهم في شركة التأمين الوطنية أو شركة إعادة التأمين العراقية القيام بعمل مماثل. وقتها كنت آمل أن يكون هذا الرفض الفريد لقرار فوقي "تنبيهاً وتحذيراً لوزارة المالية ولرئيس الوزراء والطبقة السياسية ألّا تستهين بشركات التأمين العامة وكأنها دكاكين يمكن أن تتصرف في إدارتها كما تشاء وليس كمؤسسات لها تاريخها الطويل ودورها في بناء قطاع التأمين العراقي ورفد خزينة الدولة والمساهمة في الاستثمار العيني." ولكن يا لخيبة الأمل!

ما علينا هنا سوى تذكُّر "دولة الزومبي" وهو التعبير الذي استخدمه وزير المالية السابق، علي عبد الأمير علاوي، في رسالة استقالته أشار فيه إلى:

> الخلل الكبير في مؤسسات الدولة (وقد سماها بدولة الزومبي) واستيلاء الأحزاب عليها (دون أن يسمي هذه الأحزاب أو يقوم بتوصيفها).[11]

---

[9] مصباح كمال، هل شركة التأمين العراقية بحاجة إلى مدير عام من خارج قطاع التأمين؟" **موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين:**
Misbah-Kamal-IIC-New-DG-final.pdf (iraqieconomists.net)

[10] إن ملابسات هذا العمل "الجماعي" ليست معروفة حتى الآن، ولم يتبرع أحد من العاملين في الشركة العراقية للتأمين بالكتابة عنها لفائدة الشركات الأخرى.

[11] لقراءة النص أنظر: مصباح كمال، "رسالة استقالة وزير المالية وسياسة الاستخدام في الوزارة- تعيين مدراء شركات التأمين العامة نموذجاً،" **موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين**:

ولعل أفضل وصف، فيما يخص إدارة شركات التأمين الثلاث، هو "دولة سلق البيض" ذلك لأن سلق البيض لا يحتاج إلى مهارات خارقة ومتخصصة. وهكذا يجري "تدوير" المدراء من مكان إلى آخر كي يقوموا بـ "سلق" إدارة الشركة التي يعملون فيها.■

(*) كاتب في قضايا التأمين

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى المصدر. 4 شباط 2023

http://iraqieconomists.net/ar/